وهذا التخفيض كان من الممكن بسهولة سده من كميات النفط الاحتياطي المخزون (والذي يعادل احتياجات شهرين الى ثلاثة أشهر) اذ أن كمياته اكبر بكثير من مقدار العجز الحاصل في الواردات . ولكن هذه الدول ، احتياطا للمستقبل وتحسبا لوضع اكثر تأزما وعدم المساس بالمخزون الذي له أهمية استراتيجية ، قررت اللجوء الى اجراءات التقشف والتوفير المعروفة . هذه الاجراءات التقشفية كان من شأنها ان تحقق وفرا يكفي لموازنة النقص الى حد بعيد ، والنقص الذي يتبقى ليست له أية آثار هامة في الاقتصاد ولم تحدث بالطبع أية مجاعة نفطية .

ثم زيدت نسبة التخفيض الى ٢٥ ٪ وزاد الذعر في الاوساط المعنية خوفا على المستقبل ولاحظنا تكثيف اجراءات التقشف ، ولكن من الواضح هنا أيضا انه لم تحدث مجاعة نفطية ، والمخزون النفطي ما زال قائما بشكل شبه كامل . ولو أن نسبة التخفيض البالغة ٢٥ ٪ بقيت سارية مدة أطول مع زيادتها خمسة بالمائة كل شهر لاختلف الوضع وأصبح تأثير الاجراءات بالفعل بالغ الضرر . وقد بدأ الخبراء والمسؤولون حينذاك يتكلمون عن الانكماش الاقتصادي الذي سيحدث لو طال هذا الوضع ويقدرون نسبه ومعدلاته والبطالة التي سيستتبعها . ولكن نسبة تخفيض الخمس وعشرين بالمائة لم تطل أكثر من شهرين ، وأمكن موازنة قسم كبير منها بالتوفير في الاستهلاك بنتيجة التقشف وبزيادة الواردات من المصادر الاخرى وزيادة انتاج مصادر الطاقة البديلة (مثل الفحم الحجري الذي يمثل بالنسبة لالمانيا الغربية مثلا حوالي ٥٠ ٪ من كميات الطاقة المستهلكة) .

لقد حددت نسبة التخفيض الان بخمس عشرة بالمائة . ولسنا بحاجة للتأكيد على أن من الواضح ان من الممكن موازنة قسم كبير من العجز الحاصل باجراءات تقشف معتدلة وغير مرهقة بالاضافة الى الوسائل الاخرى التي أشرنا اليها أعلاه ودون حاجة الى اللجوء للاحتياطي المخزون . ويقدر خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه « بالنسبة لمعظم البلدان المتصنعة — باستثناء اليابان — فان توفيرا في استهلاك النفط بنسبة ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ يمكن أن يتم دون أن يؤثر ذلك بشكل ملموس على طاقات الانتاج »(١٩) .

على أن ضرورة الاستمرار في اجراءات التقشف والمضايقات والمتاعب المترتبة على ذلك من شأنها ان تبقي القضية حية في الاذهان وتكون لها قيمة الانذار بخطورة الوضع لو عدنا لزيادة التخفيض في صادراتنا النفطية نتيجة المماطلة الطويلة في ايجاد الحل المنشود . هذه الاجراءات التقشفية التي لا غنى عنها وهذه المضايقات كلها ستكون بمثابة عامل ضغط وتذكير للمسؤولين الغربيين وعامل تحريك دائم للقضية تحسبا لوضع أكثر خطورة وتأزما . لقد بلغت قيمة الانذار الذي حملته اجراءاتنا النفطية ذروتها حين رفعنا نسبة التخفيض الى ٢٥ ٪ مقرونة بزيادة ٥ ٪ كل شهر ، وبلغ الذعر حينذاك أقصاه . وفي اعتقادنا أن الدرس الذي وعاه المسؤولون الغربيون حينذاك لن ينسى بسهولة .

الا اننا نعتقد في النهاية ان نسبة التخفيض ينبغي ان لا تنقص عن ١٥ ٪ لان الاجراء يصبح حينذاك غير فعال بالشكل المطلوب .

*

هذا عرض لاثار اجراءاتنا النفطية على اوروبا الغربية ، فماذا كانت انعكاساته على مواقفها من قضيتنا ، وماذا كانت النتائج التي حصلنا عليها والفوائد التي جنيناها ؟

(١) لا شك اننا حققنا في ميدان الاعلام نتائج ايجابية ونجحنا في لفت النظر بشدة الى